



قاعدة المعطيات الخاصة ببرامج، التزامات وتعهدات السادة الوزراء خلال
جلسات الأسئلة الشفهية
دورة أبريل 2009

ر. ت	الجلسة	القطاع الحكومي	موضوع السؤال	جواب الوزير الذي يتضمن برنامجا، التزاما أو تعهدا
01	الجلسة الأولى / 14 أبريل 2009	التجارة الخارجية	حماية الصادرات الفلاحية المغربية الموجهة نحو السوق الأوروبية ضد تهديدات المزارعين الإسبان.	أكد السيد الوزير أنه تقرر إحداث لجنة مشتركة بين مهنيي القطاع بالبلدين لتسوية الخلافات التي تنشأ بين الجانبين في هذا الشأن وذلك تحت إشراف وزارة الفلاحة والصيد البحري، وكذا العمل على تسهيل انسياب السلع المغربية في أحسن الظروف بتعاون مع وزارة التجارة الخارجية الإسبانية التي التزمت بتدارس المسألة مع المسؤولين الجهويين الإسبانين بمناسبة زيارتها للمغرب خلال شهر مارس الأخير.
02 03	الجلسة الأولى / 14 أبريل 2009	الجالية المغربية	✓ ترتيبات موسم العبور ✓ استعدادات الحكومة لاستقبال الجالية لصيف 2009	أكد السيد الوزير أن الوزارة بصدد الإعداد لبرنامجين: الأول يهدف إلى تحسين ظروف العبور البري والجوي والبحري لتقادي المشاكل التي سجلت الموسم الماضي بسبب عدم وفاء عدد من الوكالات بالتزاماتها وسيعلن عن تفاصيله لاحقا. الثاني يهدف إلى مواكبة أفراد الجالية أثناء إقامتهم بالمغرب وذلك على أربع مستويات: 1- المجال الإداري: تثمين المكتسبات وتطوير منهجية معالجة وتتبع المنظمات والطلبات بما يلزم من العناية والسرعة. 2- المجال الثقافي والترفيهي: توفير تنشيط ثقافي وتربوي وترفيهي هادف بالتنسيق بين مختلف المبادرات والأنشطة المبرمجة هذه السنة من طرف مختلف الإدارات والمؤسسات من أجل توفير برنامج تنشيط ثقافي وترفيهي



<p>هادف مع تنظيم الجامعة الصيفية لمغاربة العالم والدورة السادسة لطواف مغاربة العالم.</p> <p>3- المجال الاقتصادي والتنموي: وضع خطة مشتركة لتحفيز وتشجيع مغاربة الخارج على الاستثمار ودعم التنمية المحلية.</p> <p>4- المجال الإعلامي و التواصل: توفير عرض إعلامي متكامل وتحقيق سياسة تواصلية فعالة وتنظيم برامج حوارية موضوعاتية حول أهم انشغالات وانتظارات المهاجرين مع توزيع مطبوعات إنجاز استطلاع للرأي لمواكبة احتياجات المغاربة المقيمين بالخارج في مجال السياحة الوطنية وغيرها.</p>				
<p>أكد السيد الوزير أنه في إطار سياسة التكوين أطلقت الوزارة برنامجا يهدف إلى:</p> <p>✓ تكوين 60 ألف شاب في المجال الفلاحي بالعالم القروي بشراكة بين وزارة التشغيل والفلاحة.</p> <p>✓ تكوين 60 ألف شاب في مجال الصناعة التقليدية بشراكة بين وزارة التشغيل وكتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية</p>	سياسة التكوين المهني	التشغيل والتكوين المهني	الجلسة الأولى / 14 أبريل 2009	04
<p>أكد السيد الوزير أنه نظرا للحصيلة الإيجابية التي تم تحقيقها في إطار مبادرات إنعاش التشغيل تم وضع مخطط ثان يمتد إلى 2012 و يهدف إلى إدماج حوالي 230.000 شخص في إطار برنامج "إدماج"، وتحسين قابلية تشغيل حوالي 100.000 شخص في إطار برنامج "تأهيل"، بالإضافة إلى إدخال عدة تحسينات على برنامج "مقاولتي" بهدف الرفع من أدائه وتبسيط المساطر المعتمدة والاستجابة لانتظارات الشباب.</p>	معاناة مجموعات العاطلين حاملي الشهادات العليا	التشغيل والتكوين المهني	الجلسة الأولى / 14 أبريل 2009	05
<p>التزمت الحكومة بالحفاظ على حقوق الأجراء في قطاع النسيج عبر تحمل الدولة نسبة 100% من واجبات الانخراط في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بغلاف مالي يصل إلى مليار و 300 مليون درهم شريطة أن تكون المقاول في وضعية سليمة.</p>	الأخطار التي تهدد صناعة النسيج ببلادنا	الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة	الجلسة الأولى / 14 أبريل 2009	06
<p>ارتباطا بهذا الموضوع أكدت السيدة الوزيرة أنه مباشرة بعد انتهاء أشغال المناظرة الوطنية للرياضة، قامت الوزارة ببلورة عدد من الإجراءات لتفعيل التوصيات المنبثقة عنها، وكذا تفعيل مضامين الرسالة الملكية السامية، ومن بين هذه الإجراءات:</p>	<p>✓ مستقبل رياضة كرة القدم</p> <p>✓ واقع الرياضة بالمغرب</p> <p>✓ وضعية الرياضة الوطنية بعد الهزيمة الأخيرة للمنتخب الوطني أمام منتخب الغابون</p>	الشباب والرياضة	الجلسة الثانية / 21 أبريل 2009	07
				08
				09



<p>1- تشكيل لجنة وطنية لتتبع تنفيذ مضامين الرسالة الملكية وتوصيات المناظرة الوطنية للرياضة وتتكون هذه اللجنة من 15 ممثلا عن قطاعات حكومية وغير حكومية</p> <p>2- تكوين لجنة ثلاثية مكونة من وزارة التربية الوطنية، الشباب والرياضة، اللجنة الوطنية الأولمبية المغربية لإعداد الرياضيين ذوي المستوى العالي وتجدر الإشارة بهذا الصدد إلى المبادرة الملكية بتخصيص 33 مليار سنتيم لإعداد رياضيي النخبة للمشاركة في أولمبياد 2012.</p> <p>3- تقوية الترسانة القانونية من خلال إعداد مشروع قانون التربية البدنية والرياضة، مشروع قانون مكافحة العنف والشغب بالملاعب، مشروع قانون مكافحة المنشطات.</p> <p>4- تشكيل لجنة لمكافحة المنشطات في الرياضة</p> <p>5- إحداث لجنة وطنية لمحاربة العنف والشغب داخل الملاعب</p> <p>6- تقوية محور الجهوية وإحداث المجالس الجهوية للرياضة</p> <p>7- عقد شراكات مع جامعات أجنبية لإصلاح منظومة التكوين</p> <p>8- العمل على المرور من نظام التدبير المبني على الهواية إلى نظام احترافي.</p> <p>9- إحداث أكاديمية محمد السادس لألعاب القوى و 5 مراكز للتكوين وحلقات مطاطية بعدد من مناطق المملكة.</p>				
<p>عملت مصالح الوزارة على إعداد مشروع قانون يتعلق بتحديد شروط التشغيل الخاصة بخدم البيوت، وقد أحيل هذا المشروع على الأمانة العامة للحكومة بتاريخ 9 غشت 2006، وعلى ضوء ملاحظات مجموعة من القطاعات الحكومية، تم مؤخرا إعداد صيغة جديدة لهذا المشروع.</p>	<p>مشروع قانون خادمت البيوت</p>	<p>التشغيل والتكوين المهني</p>	<p>الجلسة الثانية / 21 أبريل 2009</p>	<p>10</p>
<p>التزمت الحكومة بإحداث صندوق محاربة الكوارث الطبيعية ممول من ميزانية الدولة، صندوق الحسن الثاني والهيئات، من أجل تقديم تعويضات للمتضررين في مجالات السكن، الفلاحة، الري، والشبكة الطرقية.</p>	<p>مخلفات الفيضانات الأخيرة</p>	<p>التجهيز والنقل</p>	<p>الجلسة الثانية / 21 أبريل 2009</p>	<p>11</p>
<p>أكد السيد الوزير أنه في إطار البرنامج الاستثماري للمكتب الوطني لسكك الحديدية والذي يستهدف تجديد وعصرنة الشبكة السككية تقرر إحداث خط سكي في منطقة</p>	<p>تأخر القطارات عن مواعيدها</p>	<p>التجهيز والنقل</p>	<p>الجلسة الثانية / 21 أبريل 2009</p>	<p>12</p>



<p>الغرب سيتمكن من تقليص المسافة بين الدار البيضاء و طنجة بساعة ونصف دون الحاجة إلى المرور عبر سيدي قاسم.</p>				
<p>أكد السيد الوزير بهذا الخصوص أنه أعطيت الانطلاقة للبرنامج الوطني الثاني للطرق القروية ابتداء من 2006 من أجل إنجاز 15.500 كلم بتكلفة تقدر بـ 14 مليار درهم مما سيتمكن من رفع نسبة ولوج الساكنة بالعالم القروي للشبكة الطرقية إلى 80% سنة 2012 تاريخ انتهاء البرنامج وسيتمكن من فك العزلة عن 3 ملايين من الساكنة القروية. وفي هذا الإطار فقد تمت برمجة أزيد من 2300 كلم بغلاف مالي يقدر بـ 2.5 مليار درهم برسم السنة الحالية (2009).</p>	<p>شبكة الطرق بالعالم القروي</p>	<p>التجهيز والنقل</p>	<p>الجلسة الثانية / 21 أبريل 2009</p>	<p>13</p>
<p>بالنسبة لسنة 2009، تمت برمجة كهربة 3360 دوارا منها 3000 دوارا تضم 119.000 مسكنا بواسطة الشبكة الوطنية و360 دوارا بواسطة الألواح الشمسية تضم 11.000 مسكنا. وتجدر الإشارة إلى أن المكتب الوطني للكهرباء يعمل حاليا على إنهاء أشغال الكهرباء المتعلقة بالشرط الرابع والأخير من البرنامج على أساس تعميم كهربة الوسط القروي.</p>	<p>✓ تعميم الكهرباء القروية ✓ توقف المكتب الوطني للكهرباء عن الإستثمار في مشاريع الكهرباء القروية</p>	<p>الطاقة والمعادن</p>	<p>الجلسة الثانية / 21 أبريل 2009</p>	<p>14 15</p>
<p>أكد السيد الوزير أنه تفعيلا لمقتضيات البرنامج الاستعجالي الذي انطلق مع بداية 2009 تمت برمجة العديد من المشاريع التي وضعت من بين أهدافها ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> • العمل من أجل توفير شروط تعميم التعليم الأولي في أفق سنة 2015، وذلك من خلال عدة تدابير، من ضمنها، فتح أقسام للتعليم الأولي في منظومة التعليم العمومي، وأساسا منها الفضاءات القروية والحضرية التي تعاني من الهشاشة. • تحقيق نسبة التمدرس على مستوى كل جماعة في حد أدناه 95% بالنسبة للأطفال البالغين من العمر ما بين 6 و 11 سنة، علما بأن هذه النسبة بلغت 100% في عدد كبير من الفضاءات الحضرية وما زالت تتراوح في بعض الجماعات القروية ما بين 88% و90%. • توسيع العرض المدرسي بالثانوي الإعدادي والتأهيلي. 	<p>✓ الأزمة التي تعيشها المنظومة التربوية ✓ مواجهة النقص الحاد في المؤسسات التعليمية الثانوية والإعدادية داخل المجال القروي ✓ الداخليات بالعالم القروي</p>	<p>التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي</p>	<p>الجلسة الثالثة / 28 أبريل 2009</p>	<p>16 17 18</p>



<ul style="list-style-type: none"> • إعادة تأهيل كافة البنيات والتجهيزات القائمة. • توسيع العرض الخاص بالداخليات وخاصة في الثانوي الإعدادي. • توفير المساعدة للدعم المدرسي ومحاربة ظاهرة التكرار والانقطاع عن الدراسة. • تطوير مقاربة النوع في منظومة التربية والتكوين. • تحسين جودة الحياة المدرسية، وتشجيع التميز، وإرساء شبكة الثانويات المرجعية. • مراجعة نظام التكوين الأساسي للأساتذة في مختلف الأسلاك، من خلال اعتماد منهجية جديدة تركز على إدماج التكوينات، ليس فقط ضمن مؤسسات خاصة بوزارة التربية الوطنية، لكن أيضا ضمن مسالك سيتم إحداثها بالجامعات كما هو الحال في كل المنظومات التعليمية الحديثة، إضافة إلى تفعيل المخطط المديرى حول التكوين المستمر. <p>أما بخصوص التعليم بالوسط القروي، فإن الوزارة تعتبر أن النهوض بأوضاع المدرسة بالبادية المغربية يشكل أولوية مطلقة بالنسبة لمستقبل المنظومة التربوية، وقد استأثر العرض المدرسي بالوسط القروي بمكانة خاصة في المشاريع التي يتضمنها البرنامج الاستعجالي. ومن المقرر في هذا الإطار:</p> <ul style="list-style-type: none"> • تكثيف العرض في المجال القروي عبر تفعيل مبدأ التمييز المجالي الإيجابي، حيث من المقرر بناء 1700 حجرة دراسية بسلك التعليم الابتدائي بالوسط القروي، من أصل 2500 حجرة دراسية بالابتدائي بمجموع التراب المغربي. كما سيتم إحداث 4800 حجرة في الثانوي الإعدادي بالوسط القروي وهو ما يمثل 80% من مجموع حجرات المؤسسات الإعدادية الجديدة التي ينص عليها المخطط الاستعجالي. إضافة إلى إحداث أكثر من 600 داخلية بالثانويات الإعدادية الجديدة. 			
--	--	--	--



<p>أما التعليم الثانوي التأهيلي بالوسط القروي، فسيعرف تشييد 104 ثانويات تأهيلية من أصل 320 ثانوية تأهيلية متوقعة إنجازها.</p> <ul style="list-style-type: none"> • التوسيع التدريجي لشبكة "المدارس الجماعية المندمجة" كنموذج للعرض المستقبلي للمدرسة في العالم القروي، حيث من المقرر إحداث 50 مدرسة جماعية في إطار مشاريع البرنامج الاستعجالي. وستعمل المدارس الجماعية على تجميع الطلب حول التمدن بالنسبة لجماعة معينة في مؤسسة تتوفر على 12 قسما وداخلية وسكن وظيفي بالنسبة للأساتذة ونقل مدرسي. • تأهيل المؤسسات التعليمية من خلال ربطها بشبكة الماء والكهرباء، حيث سيستفيد الوسط القروي بالدرجة الأولى من هذا البرنامج. وفي هذا الصدد تميز الدخول المدرسي الحالي بالشروع في إنجاز جزء من هذا البرنامج شمل 2200 مؤسسة بتكلفة إجمالية تجاوزت 260 مليون درهم. ومن المقرر أن يستمر إنجاز هذا المشروع خلال السنتين المقبلتين. • التصدي للهدر المدرسي من خلال تكييف برامج الإطعام والنقل المدرسي. وتتص الميزانية الحالية على الرفع من اعتمادات التغذية والإطعام ب 220 مليون درهم، وإدخال خدمة النقل المدرسي ب 60 مليون درهم. <p>وفي نفس السياق سيتضاعف عدد التلاميذ بالداخليات 5 مرات في أفق 2012، كما سيتضاعف عدد المستفيدين من المطاعم المدرسية بالثانويات الإعدادية القروية 5 مرات.</p> <ul style="list-style-type: none"> • تقديم دعم مالي مباشر للعائلات مقابل الاحتفاظ بالأطفال في المدرسة، بغلاف مالي إجمالي يقدر ب 450 مليون درهم. وقد اعتمدت الوزارة في هذا الصدد، برنامجا نموذجيا "تيسير" انطلق تفعيله مع السنة الدراسية الحالية. 			
--	--	--	--



<p>يبدو من خلال ما سبق الأهمية التي يوليها البرنامج الاستعجالي للرفع من الطاقة الاستيعابية للداخليات، ومضاعفة عدد المستفيدين منها ومن الإطعام المدرسي. وتشكل ميزانية 2009 مؤشرا إيجابيا على هذا المستوى حيث تم تخصيص اعتمادات هامة لدعم خدمات الدعم الاجتماعي من أجل بناء 90 داخلية منها 10 بالمدارس الجماعية والرفع من اعتمادات التغذية والإطعام بـ 220 مليون درهم فضلا عن تأهيل البنيات التحتية بـ 276 داخلية.</p>				
<p>أكد السيد الوزير أنه تبعا للمرسوم الصادر بالجريدة الرسمية بتاريخ 08 دجنبر 2008 الذي يحدد شروط وكيفيات التوظيف والتعيين بصفة انتقالية، ولمدة أربع سنوات، في بعض الدرجات المنصوص عليها في النظام الأساسي الخاص بموظفي وزارة التربية الوطنية. سيسمح هذا المرسوم بتغيير إطار أساتذة التعليم الابتدائي والإعدادي الحاصلين على شهادات عليا من قبيل الماستر ودبلوم الدراسات العليا على الأقل بعد اجتياز مباراة على غرار حاملي الشهادات العليا الذين تم توظيفهم مباشرة. وقد عرضت الوزارة على مسطرة التصديق القرار المجسد لذلك، وسيتم تفعيله بمجرد نشره بالجريدة الرسمية.</p>	<p>استثناء أساتذة التعليم الابتدائي والإعدادي حاملي الشهادات العليا DESS-DESA برسم سنة 2008 من عملية تغيير الإطار</p>	<p>التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي</p>	<p>الجلسة الثالثة / 28 أبريل 2009</p>	<p>19</p>
<p>أكدت السيدة الوزيرة أن وزارة الصحة ووعيا منها بضرورة إنقاذ هؤلاء المرضى ومنحهم فرص العلاج وخاصة الذين يوجدون في لوائح الانتظار، فإنها أقرت عدة تدابير عملية منها:</p> <ul style="list-style-type: none"> ✓ بناء وتجهيز حوالي 25 مركزا جديدا خلال هذه السنة في الأقاليم والعمالات التي تفتقر إلى هذه المراكز أو تلك التي يكثر فيها طلب العلاج. ✓ دعم البنيات الموجودة ومدتها بالتجهيزات والموارد البشرية والأدوية الكافية للحصول على مردودية أكثر (أي أنه عوض أن ينجز المركز حصتين في اليوم فقط، يمكنه بفضل تعبئة الموارد أن ينجز 3 حصص في اليوم، الشيء الذي سيمكن من توفير فرص إضافية لعلاج عدد أكبر من المرضى. 	<p>سياسة التكفل بمرضى القصور الكلوي</p>	<p>الصحة</p>	<p>الجلسة الرابعة / 05 ماي 2009</p>	<p>20</p>

<p>✓ دعم وتقوية الشراكة مع القطاع الخاص من خلال تكفل وزارة الصحة بشراء خدمات تصفية الدم لصالح المرضى المعوزين المصابين بالقصور الكلوي وخاصة المسجلين في لوائح الانتظار، ومن خلال هذه الشراكة سيستفيد أكثر من 1500 مريض، وقد خصصت له الوزارة مبلغ 60 مليون درهم برسم ميزانية السنة الحالية.</p> <p>✓ وبخصوص زرع الكلي تسعى الوزارة للوصول إلى 500 عملية زرع سنويا في أفق 2020 عوض 170 عملية التي أنجزت لحد الآن انطلاقا من المتبرعين الأحياء.</p>				
<p>أكدت السيدة الوزيرة أن الحكومة ووعيا منها بأهمية الموضوع وخطورته قررت:</p> <p>✓ تخصيص غلاف مالي قدره 852 مليون درهم لدعم خطة العمل الوطني للوقاية من هذا المرض خصصت منها 528 مليون درهم لاقتناء 4 ملايين حصة من دواء "تامفلو" المستعمل في معالجة المصابين بالمرض إضافة إلى 20 مليون درهم لاقتناء المزيد من الأقنعة الواقية.</p> <p>✓ وضع نظام للرصد والتتبع يسمح بالمراقبة الصحية اليومية لجميع الأشخاص الوافدين على المغرب وخاصة القادمين من البلدان التي سجلت بها حالات الإصابة.</p> <p>✓ تخصيص وحدات بكل المستشفيات الإقليمية من أجل التكفل بكل الحالات المؤكدة أو المشتبه فيها.</p>	<p>✓ سبل حماية بلادنا من مرض أنفلونزا الخنازير</p> <p>✓ تفشي فيروس أنفلونزا الخنازير</p> <p>✓ تداعيات وباء أنفلونزا الخنازير</p>	الصحة	الجلسة الرابعة / 05 ماي 2009	21 22 23
<p>أكد السيد الوزير أنه تم تنظيم اجتماعين مع المهنيين حول إشكالية تواجد الأحماض الدهنية في المواد الغذائية وأن الوزارة تتابع باهتمام تطور هذا الملف على الصعيد الدولي، وستعمل فور إرساء معايير دولية خاصة من طرف الهيئات المختصة كهيئة الدستور الغذائي (codex alimentarius) على إصدار نصوص تنظيمية لتحديد كمية هذه الأحماض في المواد الغذائية وفق المعايير التي سيتم تحديدها.</p>	بعض المواد المستعملة في صناعة المنتجات الغذائية (المواد المهدرجة)	الزراعة والصيد البحري	الجلسة الرابعة / 05 ماي 2009	24
<p>في معرض جوابه على هذه الأسئلة أكد السيد الوزير أنه فيما يخص تخليق العمليات الانتخابية، فإن السلطات العمومية ستعمل وفقا لإرادة الملكية السامية الداعية إلى جعل نزاهة الانتخابات المدخل الأساسي لمصادقية المؤسسات التمثيلية.</p>	<p>✓ جماعات الغد</p> <p>✓ تصور الحكومة المستقبلية للجماعات المحلية</p>	الداخلية	الجلسة الخامسة / 12 ماي 2009	25



<p>وتنفيذا لمضمون الدورية المشتركة الموقعة بين وزارتي العدل والداخلية، سيتم تعبئة كافة الوسائل والطاقات المتوفرة لرصد جميع المخالفات الانتخابية وتحريك المتابعات وتقديم المخالفين إلى العدالة.</p> <p>وقد تم تفعيل اللجنة المركزية على صعيد كل من وزارتي العدل والداخلية، والخلايا الجهوية والإقليمية التي عهد إليها بتتبع الادعاءات والشكايات المتعلقة بالخروقات الانتخابية والتصدي لها.</p> <p>كما تم اتخاذ عدة تدابير تهدف أساسا إلى:</p> <ul style="list-style-type: none"> ✓ تعبئة الأجهزة الأمنية لرصد كل التجاوزات التي قد تحصل خلال هذه الاستحقاقات، وذلك تحت إشراف النيابة العامة؛ ✓ التزام السلطات المحلية والأمنية بالحياد إزاء العملية الانتخابية برمتها. ✓ التصدي للمحاولات الرامية إلى استعمال وسائل الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العامة لأغراض انتخابية، مع الحرص في نفس الآن على استمرار سير المرفق الجماعي باعتباره مرفقا عموميا. <p>كما وضعت الوزارة يضيف السيد الوزير مخططا استراتيجيا أسمته " الجماعة في أفق 2015"، يشمل عدة ميادين متعلقة بالجماعة وتدبير الشأن المحلي.</p> <p>الميدان الأول: ميدان تخطيط التنمية المحلية:</p> <p>يتعلق بتعزيز ثقافة التخطيط التي تقتضي تقوية قدرات الجماعات حتى تخرج مخططاتها للوجود وتبرمج مشاريعها على المدى المتوسط، وتمكنها من استعمال أفضل للموارد.</p> <p>الميدان الثاني: يتعلق بتفعيل دور الإدارة المحلية من خلال:</p> <p>1. هيكلية الإدارة التي يجب أن تتوفر على:</p> <p>✓ تنظيم محكم؛</p>	<ul style="list-style-type: none"> ✓ التدابير المتخذة لضمان حسن تنفيذ المقترضات الجديدة للميثاق الجماعي ونظام الحكامة ✓ آفاق الجماعات المحلية ✓ التصور الجديد لوزارة الداخلية لدور الجماعات المحلية ✓ التصورات لما يجب أن تكون عليه الجماعات المحلية ✓ دور الجماعات المحلية ✓ تصورات الحكومة للوضع المستقبلي للجماعات المحلية 		
---	---	--	--



<p>✓ نظام معلوماتي وآليات تدبير حديثة.</p> <p>2. تحديث الموارد البشرية وذلك من خلال عدة أورايش تهم :</p> <p>✓ آليات التوظيف لتمكين الجماعات من جلب أحسن الكفاءات؛</p> <p>✓ آليات التحفيز والتكوين، حتى تمارس الكفاءات الحالية المهام المنوطة بها في أحسن الظروف ؛</p> <p>✓ آليات التأطير الإداري للموارد البشرية وذلك بإيلاء عناية خاصة للطايف والأطر التي ستتولى المسؤولية في المناصب العليا في تدبير الجماعة. وستنظم هذه الوزارة بهذا الخصوص، سلسلة من اللقاءات الموضوعية في أواخر هذه السنة والتي ستختتم بلقاء وطني.</p> <p>3. تعبئة الموارد المالية: التي لازالت غير معبئة بالشكل المطلوب ومن أجل ذلك فتحت الوزارة الأورايش التالية :</p> <p>✓ تعبئة هذه الموارد الممكنة؛</p> <p>✓ تدبير الممتلكات لأنها توفر مدا خيل للجماعات.</p> <p>وفي هذا الإطار، تم عرض مشروع قانون تدبير الممتلكات على مستوى المجلس الوزاري مؤخرًا.</p> <p>4. الاحترافية في تدبير المرافق: وذلك من خلال سن الضوابط المرجعية لانجاز المشاريع، وتوفير الدلائل المسطرية، و تعزيز الكفاءات بالبرامج التكوينية الضرورية.</p>				
--	--	--	--	--



<p>أكد السيد الوزير في معرض جوابه على هذه الأسئلة أن وزارة الداخلية باعتبارها مسؤولة عن حفظ الأمن والنظام العام بادرت إلى اتخاذ مبادرات للتصدي لهذه الظاهرة وذلك في إطار المقاربة التشاركية التي تم اعتمادها والتي تستهدف الدفع بالإدارات والفاعلين الاقتصاديين من القطاعين العام والخاص إلى وضع نظم أمنية داخلية تستجيب لحاجياتها الأمنية الخاصة تتكامل مع الوسائل المجندة من طرف مصالح الدولة. وفي هذا الإطار قامت الوزارة بتعاون مع المجموعة المهنية لأبنائك المغرب بوضع خطة أمنية متكاملة تم تجسيدها في ميثاق يحدد مسؤوليات كل الأطراف المعنية تم التوقيع عليه في 12 يونيو 2008، وتلزم هذه الاتفاقية مسؤولي المؤسسات البنكية بتجهيز وكالاتهم بنظم أمنية تضمن الحد الأدنى من وسائل المراقبة وإجراءات الوقاية وتتمثل في:</p> <ul style="list-style-type: none"> ✓ تشغيل حراس على مستوى المؤسسات المذكورة ✓ وضع أنظمة للإنذار (Alarme) ✓ وضع أنظمة للمراقبة بالفيديو ✓ تجهيز الوكالات ببوابات من نوع "SAS" أو من نوع البوابات المدعمة ومن جانبها قامت وزارة الداخلية باتخاذ الإجراءات التالية: ✓ دعوة رؤساء المجالس الجماعية المحلية إلى الاستجابة لطلبات الأبنائك بتخصيص أماكن لتوقف سيارات نقل الأموال أمام المؤسسات البنكية ✓ حث المصالح الأمنية على القيام بجولات منتظمة على مستوى المؤسسات البنكية حتى يتسنى لها كلما تطلب الأمر ذلك التدخل الآني والسريع ✓ الشروع في الإعداد لربط أجهزة المراقبة التابعة للأبنائك مع الأجهزة المنية (18 قاعة مركزية للاتصال تابعة للأمن الوطني و 78 سرية تابعة للدرك الملكي) ✓ حث مسؤولي المؤسسات المالية على ضرورة الإسراع بتنفيذ برنامج التأهيل الآني للوكالات البنكية وفق جدول زمني محدد <p>وفي الختام التزم السيد الوزير بإغلاق الوكالات التي لا تستجيب للمعايير الأمنية المتفق بشأنها.</p>	<p>✓ الخطة الأمنية التي تعتمرون القيام بها داخل المؤسسات البنكية</p> <p>✓ الأمن داخل الأبنائك</p> <p>✓ هل التدابير والاحتياطات الاحترازية والأمنية حسب تصور وزارة الداخلية كافية وحدها بالحد من ظاهرة السطو على الأبنائك على المدى البعيد</p> <p>✓ ظاهرة تنامي سرقة الأبنائك والسطو على المؤسسات المالية</p>	الداخلية	الجلسة الخامسة / 12 ماي 2009	26
---	--	----------	---------------------------------	----



<p>أكدت السيدة الوزيرة بهذا الصدد أن معالجة الاختلالات المرتبطة بتوسيع البنية الصحية الأساسية خاصة بالمناطق النائية تعد من بين الأهداف التي ارتكز عليها برنامج عمل الوزارة للفترة 2008-2012 وذلك من خلال مخطط تنمية الصحة بالعالم القروي الذي يرتكز على ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> ✓ ضمان العدالة في العرض الصحي ما بين الجهات وما بين الوسط القروي والوسط الحضري ✓ فتح المؤسسات الصحية الموجودة مع تحديد الخصائص من خلال التحكم في الخريطة الصحية (تم فتح 95 مؤسسة سنة 2008 والباقي خلال سنة 2009) ✓ تأهيل التجهيزات الطبية مع إيجاد الإمكانيات لتحسين جودة الخدمات الصحية مع خلق خدمات وتخصصات جديدة بهذه المؤسسات، وتوفير الأدوية ومراعاة خصوصيات المناطق المهمشة. ✓ توفير وسائل إسعاف المرضى من أجل التكفل بالحالات المستعجلة بأقرب مستشفى. ✓ إعطاء الأولوية في التعيينات الجديدة للعالم القروي ✓ إعداد برنامج عمل بتنسيق بين المستشفيات الإقليمية والجهوية من جهة والمستوصفات والمراكز الصحية المتواجدة بالعالم القروي والمناطق النائية، وذلك بالاعتماد على وحدات طبية متنقلة معززة بطاقم طبي متعدد الاختصاصات مع توفير سيارات الإسعاف لنقل الحالات المستعجلة للمراكز الاستشفائية وفق جدول شهري مضبوطة 	<p>تقريب المؤسسات الصحية منة المواطنين</p>	<p>الصحة</p>	<p>الجلسة السادسة / 19 ماي 2009</p>	<p>27</p>
<p>أكدت السيدة الوزيرة أن موضوع صحة الأم والطفل يعتبر من أولويات برنامج الوزارة برسم 2008-2012 الذي يرمي إلى تقليص وفيات الأمهات في حدود 50 وفاة في كل 100 ألف حالة في أفق 2012 وكذا تقليص وفيات الأطفال إلى حدود 15 وفاة عن كل 1000 حالة في أفق 2012.</p>	<p>وضعية أقسام الولادة بالمستشفيات العمومية</p>	<p>الصحة</p>	<p>الجلسة السادسة / 19 ماي 2009</p>	<p>28</p>



<p>أكد السيد الوزير أن من بين أهم محاور المخطط الاستعجالي توسيع الطاقة الاستيعابية لمراكز التدرج المهني حيث من المنتظر القيام بعمليات إحداث وتجهيز وتوسيع عدة مراكز على صعيد أحواض الصناعة التقليدية المكونة من غرف الصناعة التقليدية على غرار التجربة النموذجية لمركز التدرج المهني بمراكش، وستشمل هذه العملية المحاور التالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> ✓ إحداث 5 مراكز للتدرج المهني بكل من سلا والدار البيضاء (مركزين) وتطوان والناظور ✓ توسيع الطاقة الاستيعابية لـ 5 مراكز بكل من زاكورة والصويرة آسفي والجديدة والقنيطرة ✓ إصلاح وتجهيز 23 مركزا. 	مراكز التدرج المهني في غرف الصناعة التقليدية	التشغيل والتكوين المهني	الجلسة السادسة / 19 ماي 2009	29
<p>أكد السيد الوزير بهذا الخصوص أنه ولحد من تداعيات هذه الأزمة على الاقتصاد الوطني تم اتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات، والتي استهدفت بالأساس أن يحافظ الاقتصاد الوطني على وثيرة نموه الإيجابية المسجلة في السنوات الأخيرة بما تخلقه من مناصب شغل.</p> <p>وفي هذا الإطار، ولدعم المقاولات العاملة بالقطاعات المتضررة والحفاظ على قدرتها التنافسية، وخاصة الحفاظ على مناصب الشغل بها والحقوق الأساسية والمكتسبات الاجتماعية للأجراء، فقد تم إبرام اتفاقية إطار ومجموعة من الاتفاقيات بتاريخ 24 فبراير 2009 تتمحور إجراءاتها حول ثلاث محاور أساسية:</p> <p>أولاً: المحور الاجتماعي:</p> <p>يهدف إلى الحفاظ على مناصب الشغل عن طريق تحمل الدولة اشتراكات المشغلين في قطاعات النسيج والألبسة والجلد وصناعة أجزاء السيارات، بنسبة 100 % برسم الأجر المصرح بها شهريا لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (أي 20 % من الكتلة الأجرية). كما تتحمل الدولة اشتراكات المشغلين في قطاع الإلكترونيك بالنسبة للأجر الذي يقل عن 3500 درهم.</p> <p>ثانياً: المحور المالي:</p>	<ul style="list-style-type: none"> ✓ تداعيات الأزمة العالمية على التشغيل ببلادنا ✓ تأثير الأزمة العالمية على الشغل بالمغرب ✓ مصير عمال ومستخدمي المؤسسات الوطنية والأجنبية المتأثرة بالأزمة العالمية ✓ تأثير الأزمة الاقتصادية على سوق الشغل 	التشغيل والتكوين المهني	الجلسة السابعة / 26 ماي 2009	30



يهدف إلى تمكين المقاولات التي تعاني من صعوبات مالية من السيولة المالية وذلك من خلال دعم الصندوق المركزي للضمان لهذه المؤسسات، حتى تتمكن من الحصول على قروض بنكية، ومن شأن هذا الإجراء أن يحسن من مالية المقاولات المعنية. وبخصوص الدعم المالي المخصص للمقاولات الموجه منتوجها نحو التصدير سواء في قطاعات النسيج والألبسة والجلد أو الأجزاء الداخلة في تركيب السيارات، فستستفيد من شروط ضمان قروض التصدير الضرورية لتمويل حاجياتها الإنتاجية وتسهيلات في الأداء ممنوحة من طرف المؤسسات البنكية، وذلك عبر برنامجين يمتد العمل بهما إلى غاية 31 دجنبر 2009 يصل مبلغ الضمان إلى 9 مليون درهم. ثالثاً: المحور التجاري:

وبالنسبة للإجراءات المتخذة لإنعاش التجارة الخارجية للمقاولات المصدرة فقد تضمنت ما يلي:

- 1 - مراجعة معدل المنحة و أقساط التأمين المضمون عن التصدير؛
- 2 - تنظيم حملات تواصلية قطاعية من طرف المركز المغربي لإنعاش الصادرات؛
- 3 - الدعم المباشر للمقاولات من خلال تحمل الدولة ل 80 % من المصاريف لإنعاش أنشطتها.

ومن أجل ضبط معايير الاستفادة من هذه الإجراءات أكد السيد الوزير على ضرورة التزام المقاولات بالحفاظ على مناصب الشغل وعدم تجاوز نسبة التقليل منها سقف 5 % من عدد العمال المصرح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في حدود بعض الحالات: كالإحالة على التقاعد، الاستقالة، ارتكاب خطأ جسيم. مع الإشارة يضيف السيد الوزير أن هذه التحفيزات ستستفيد منها فقط المقاولات التي توجد في وضعية سليمة إزاء إدارة الضرائب والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في أواخر 2008، وألا تكون موضوع أية تسوية أو تصفية قضائية. وتمتد مدة صلاحية استفادة المقاولات المعنية من تلك التدابير على مدى 6 أشهر ابتداء من فاتح يناير 2009 قابلة للتمديد.



<p>كما تم إبرام اتفاقية جديدة يتم بمقتضاها تحمل الدولة لنفقات التكوين لفائدة إجراء المقاولات المتضررة من خلال:</p> <p>- وضع برنامج لدعم التكوين المستمر لفائدة إجراء المقاولات المتضررة، تتحمل الدولة بمقتضاه كافة المصاريف التكوين لمدة أقصاه 15 يوم تكوين لكل أجيبة أو أجيبة:</p> <p>- 300 درهم لليوم الواحد من التكوين لفائدة العمال، وكحد أقصى 4500 درهم؛</p> <p>- 600 درهم لليوم الواحد من التكوين لفائدة التقنيين المختصين وكحد أقصى 9000 درهم؛</p> <p>- 2000 درهم لليوم الواحد من التكوين لفائدة الأطر، وكحد أقصى 20.000 درهم.</p> <p>وضع هذا الإجراء يستهدف استغلال فضاءات التخفيض من ساعات العمل للرفع من مستوى الكفاءات البشرية للمقولة لدعم تنافسياتها وإنتاجيتها والتهيئ لمرحلة ما بعد الأزمة.</p> <p>ويضيف السيد الوزير أنه فيما يتعلق بإجراءات برامج مبادرات إنعاش التشغيل، فقد شرعت الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات مباشرة بعد عقد مجلسها الإداري في إنجاز المخطط الثاني الجديد "لمبادرات التشغيل" والذي يمتد للفترة ما بين 2009 و2012، والذي يستهدف:</p> <p>✓ مواصلة توسيع شبكة الوكالة لتشمل كافة التراب الوطني في إطار سياسة القرب التي تنهجها الوزارة في اتجاه الباحثين عن عمل من جهة والمقاولات من جهة أخرى؛</p> <p>✓ إدماج حوالي 230.000 شخص برسم برنامج "إدماج" في أفق 2012</p> <p>✓ تحسين قابلية تشغيل حوالي 100.000 شابة وشاب من حملة الشهادات الذين يجدون صعوبة في الإدماج وذلك في إطار برنامج "تأهيل"؛</p> <p>✓ مواكبة حوالي 6000 حامل لمشروع في إطار برنامج "مقاولتي".</p>			
--	--	--	--



<p>أكد السيد الوزير في معرض إجابته على هذا السؤال أن الخصائص في المقاعد التربوية خصائص هيكلية ولمواجهته برمجت الوزارة بناء 1100 مؤسسة جديدة في غضون الثلاث السنوات المقبلة إضافة إلى توسيع 1700 مؤسسة أخرى. وفي هذا السياق تم رصد اعتمادات تفوق 2 مليار و230 مليون درهم برسم سنة 2009. وأضاف أنه خلال هذه السنة - وفي إطار برنامج بناء وإعادة توسيع المؤسسات التعليمية- تم إطلاق عملية طلب العروض الدولية لبناء هذه المؤسسات الجديدة وسيتم تدبير هذا الموضوع ابتداء من هذه السنة على المستوى الوطني، في إطار صفقات سيتم تدبيرها بناء على عروض، وليس اعتمادا على إيجاد أجوبة محلية على كل حالة حالة كما كان في السابق.</p> <p>أما بالنسبة لتأهيل المؤسسات وتجهيزها، أكد السيد الوزير أن صاحب الجلالة قام منذ أسابيع بمدينة فاس بإطلاق برنامج وطني سيستمر لمدة سنتين ويسعى إلى إعادة إصلاح وإعادة تأهيل كل الداخلات على مستوى التراب الوطني، بالإضافة إلى إعادة إصلاح وتأهيل ما يفوق 10.000 حجرة دراسية، وذلك بتكلفة إجمالية تقدر ب 3 مليار درهم رصد منها هذه السنة 1 مليار و 200 مليون، كما سيرصد لها 1 مليار و 800 مليون إضافية خلال السنة المقبلة.</p> <p>وفضلا عن ذلك، سيتم أيضا وضع برنامج للصيانة الوقائية حيث سيتم داخل كل مؤسسة تعليمية تأسيس جمعية تابعة لمجلس التدبير سيوكل لها الصرف المباشر للإعتمادات المرتبطة بصيانة تلك المؤسسات.</p>	توسيع المؤسسات التعليمية	التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي	الجلسة السابعة / 26 ماي 2009	30
<p>أكد السيد الوزير أنه بالرغم من الجهود المبذولة في مجال تدبير الموارد البشرية بقطاع التعليم المدرسي فإن الوزارة مازالت تواجه صعوبات في هذا المجال، كما تطرق لمجموعة من التدابير المتخذة أو التي ستتخذ من طرف وزارته من أجل تجاوز هذه الصعوبات منها:</p> <ol style="list-style-type: none"> 1. توفير مناصب مالية إضافية 2. بالنسبة لإشكالية الحركات الانتقالية فستتم مقاربتها في إطار إستراتيجية جديدة، تستحضر المصلحة العليا للمتعلم في المقام الأول، وذلك من خلال العمل على توطين المناصب المالية بالمؤسسات التعليمية، مع توفير الظروف 	كيفية تدارك الخصائص الموهول في الأطر التعليمية	التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي	الجلسة السابعة / 26 ماي 2009	31



<p>الملائمة لعمل الأساتذة وتحفيزهم على الاستقرار بالمناطق الصعبة للمدرسين، وهو ماتعمل الوزارة على تحقيقه بالتنسيق مع مختلف شركائها من خلال:</p> <p>✓ تنفيذ التعليمات الملكية السامية لصاحب الجلالة في خطابه بمناسبة الذكرى الخامسة والخمسين لثورة الملك والشعب، وهو ما تعمل الوزارة على إنجازه من خلال إحداث 10.000 سكن لفائدة المدرسين بالوسط القروي على مدى الأربع سنوات التي يغطيها البرنامج الاستعجالي، والذي خصصت له برسم السنة المالية 2009 غلafa ماليا إجماليا بقيمة 80 مليون درهم</p> <p>✓ تفعيل الإجراء الحكومي المتعلق بمنح تعويضات للمدرسين العاملين بالمناطق الصعبة والنائية بالوسط القروي، وهو الآن قيد الدراسة</p> <p>3. تغطية جانب من الخصائص وخاصة الطارئ بالساعات الإضافية، حيث تم تخصيص مبلغ إجمالي لتعويض الأساتذة المكلفين بتدريس ساعات إضافية تناهز 1800 ساعة برسم سنة 2009.</p> <p>4. معالجة المشاكل المرتبطة ببعض الاختلالات التي تشوب منهجية التخطيط وتحديد الحاجيات، من خلال نهج تخطيط تصاعدي ينطلق من المؤسسة التعليمية وصولا إلى المصالح المركزية المختصة مرورا بالنيابات الإقليمية والأكاديميات الجهوية قصد ضبط وتحديد الخصائص من الموارد البشرية كما وكيفا</p> <p>5. مواصلة تفعيل التدابير الترشيدية المتمثلة في إعادة الانتشار على مستوى نفس الجماعة أو الإقليم، وإتمام ساعات العمل المطلوبة لهيئات التدريس عن كل سلك وفي أكثر من مؤسسة عند الاقتضاء، وإعطاء الأولوية في تعيين الخريجين لمناطق الخصائص الفعلي.</p>			
--	--	--	--



<p>أكدت السيدة الوزيرة أن وزارة الصحة وعيا منها بخطورة داء السرطان بمختلف أنواعه وما يشكله من عبئ ومعااناة يتقل كاهل المرضى، أعدت إستراتيجية وطنية تعتمد على:</p> <ol style="list-style-type: none"> 1. إنشاء مراكز جهوية جديدة متخصصة في علاج السرطان ضمن إستراتيجية اللامركزية للتكفل بمرضى السرطان 2. تقوية الوقاية الأولية للسرطانات الأكثر شيوعا 3. التشخيص المبكر للسرطانات الأكثر شيوعا 4. تحسين التكفل بالمرضى المصابين بداء السرطان 5. تكوين الأطباء العامين 6. المراقبة الوبائية عبر إنشاء سجلات السرطان 7. تحسين البحث العلمي 	سبل مكافحة داء السرطان	الصحة	الجلسة الثامنة / 02 يونيو 2009	32
<p>أكدت السيدة الوزيرة أن مخطط عمل الوزارة لسنوات 2008-2012 يركز على الدعم التقني والملي من أجل وضع آليات لتنمية وتطوير عملية زرع الكلى انطلاقا من الأموات، الشيء الذي سيمكن من توفير عرض للأعضاء البشرية والاستجابة للحاجيات الحالية، وفي نفس السياق سيتم تأهيل المختبرات المتخصصة في عملية أخذ وزرع الأعضاء وإيجاد أطر طبية متخصصة وذات كفاءة عالية، ولتحقيق هذا الهدف تمت برمجة 48 تدريباً لفائدة الأطر المهنية المغربية على مدى 4 سنوات.</p>	التبرع بالأعضاء البشرية	الصحة	الجلسة الثامنة / 02 يونيو 2009	33
<p>أكد السيد الوزير أن العمل متواصل من أجل أن يرى هذا المشروع الطموح النور عند الوقت المحدد وفي أحسن حلة، حيث تم توفير مقر القناة وتهيئة الفضاءات الملائمة لاشتغالها، توفير المعدات التقنية والتجهيزات اللوجيستية اللازمة، إبرام التعاقدات المتعلقة بإنتاج مختلف البرامج المنصوص عليها في دفتر التحملات، توفير الموارد البشرية الضرورية لتنشيط القناة وضمان استمراريتها وتطورها، وستكون يضيف السيد الوزير قناة ببرمجة عامة ومتنوعة تجسد الإرادة الهادفة إلى توفير أداة تواصلية عصرية، غايتها الرفع من قيمة الأمازيغية لغة وثقافة وفنا وحضارة، وكذلك التعبير عن التنوع الثقافي الذي يوطد قيم مغرب منفتح، متعدد وحدائي.</p>	إحداث قناة تلفزيونية أمازيغية	الاتصال	الجلسة الثامنة / 02 يونيو 2009	34



<p>ومن المقرر أن تشرع القناة في البث الفعلي مع نهاية هذه السنة، وستكون ناطقة باللغة الأمازيغية بنسبة 70 % وعلى مدى ست ساعات يوميا من الاثنين إلى الجمعة ولمدة 10 ساعات يومي السبت والأحد. وتصل الكلفة الإجمالية للقناة الأمازيغية إلى 500 مليون درهم موزعة على أربع سنوات، علما أنه تم تخصيص الميزانية اللازمة للإطلاق الأولي للقناة والمحددة في 74 مليون درهم.</p>				
<p>أكد السيد الوزير أن الحكومة بشراكة مع القطاع الخاص اتخذت تدابير مستعجلة تهدف إلى الحفاظ على اليد العاملة والمهارات داخل شركات هذا القطاع، وكذا تعزيز قدراتها التنافسية وتعتمد هذه التدابير على أربعة محاور.</p> <p>✓ الشق الاجتماعي: تلتزم الدولة بتسديد النفقات المتعلقة بالأعباء الاجتماعية للشركات المعنية بهدف الحفاظ على اليد العاملة.</p> <p>✓ الشق المالي: تلتزم الدولة بمقتضاه بمساعدة الشركات المعنية على تحسين شروط الولوج إلى القروض وتحسين سيولتها وذلك من خلال الرفع من ضمانات الدولة فيما يخص عمليات تمويل متطلبات رأس المال العامل <i>Besoins en fonds de roulement</i> وكذا تمكينها من إرجاء تسديد القروض ذات الأمد الطويل الجاري تسديدها حاليا من طرف الشركات المعنية.</p> <p>✓ الشق التجاري: يهم منح شركات القطاعات المعنية شروطا تفضيلية عند عمليات التأمين على صادراتها وكذا المصاحبة المالية في إطار برامجها الرامية إلى تنويع أسواقها الخارجية.</p> <p>✓ الشق المتعلق بالتكوين: تلتزم الدولة بمقتضاه بتكوين العمال لمدة 15 يوما بغلاف يصل إلى 4500 درهم للعمال وتكوين الأطر المتوسطة لمدة 15 يوما بغلاف لا يتجاوز 9000 درهم للشخص وتكوين الأطر العليا لمدة 10 أيام بغلاف لا يتجاوز 20000 درهم للشخص. وذلك من أجل مساعدة الشركات على الاحتفاظ باليد العاملة الخبيرة وبالمهارات في انتظار الخروج من الأزمة. كما تتعهد الحكومة والكونفدرالية العامة لمقاولات المغرب والجمعيات</p>	<p>دعم بعض القطاعات التصديرية بعد تراجع الطلب الخارجي بسبب الأزمة العالمية</p>	<p>الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة</p>	<p>الجلسة التاسعة / 09 يونيو 2009</p>	<p>35</p>



<p>المهنية المعنية بمتابعة الجهود من أجل وضع آليات خاصة بالتكوين واللوجستيك.</p> <p>✓ بالإضافة إلى ذلك فإن إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة تتعهد بالترخيص للشركات المعنية بتسويق جزء من سلعتها المستوردة في إطار "نظام الاستيراد المؤقت" في السوق الداخلي وتمديد آجال حساباتها المتعلقة بالاستيراد المؤقت.</p>				
<p>أكد السيد الوزير أن النقل السككي عرف في الأونة الأخيرة وتحديدا منذ سنة 2005 تطورا هاما يتجلى في انطلاق مجموعة من المشاريع الكبرى والمهمة، التي تدخل في إطار البرنامج الاستثماري الجاري، المسطر من طرف المكتب لفترة 2005/2009 والذي يبلغ غلافه المالي ما يناهز 18 مليار درهم. وتهدف هذه المشاريع إلى توسيع رقعة الشبكة الحديدية الوطنية في اتجاه الشمال عبر إنجاز خطي "تاويريرت / ميناء بني أنصار" بإقليم الناظور (بمسافة 117 كلم) و "طنجة / ميناء رأس الرمل المتوسطي" (بطول 45 كلم)، إضافة إلى مختصر سيدي يحيى / مشرع بلقصور وعصرنة المعدات المتحركة.</p> <p>وأضاف أنه من أجل متابعة دينامية تطوير وتوسيع الشبكة السككية في إطار نظرة استراتيجية هادفة إلى ربط المناطق التي مازالت تفتقد إلى بنية تحتية سككية، يعمل المكتب الوطني للسكك الحديدية حاليا على إعداد تصميم توجيهي لتحديد مخطط مديري على المدى المتوسط والبعيد، من أجل تعميم خدماته على جميع مناطق المملكة بما فيها جهة مكناس تافيلالت والمناطق الجنوبية الشرقية.</p>	<p>توسيع وتطوير شبكة النقل عبر السكك الحديدية</p>	<p>التجهيز والنقل</p>	<p>الجلسة العاشرة / 16 يونيو 2009</p>	<p>36</p>
<p>أكد السيد الوزير أنه في إطار التدابير التي اتخذتها الحكومة لتأهيل قطاع النقل الطرقي للبضائع تم اعتماد برنامج تجديد حظيرة عربات نقل البضائع لحساب الغير، وقد خصصت له ميزانية تبلغ 510 مليون درهم ويمتد على ثلاث سنوات ابتداء من سنة 2008 وإلى غاية 2010.</p> <p>وبمقتضى هذا البرنامج تلتزم الدولة بإعطاء منح لتجديد العربات تتراوح بين 90.000 درهم و 130.000 درهم ، ويمكن أن يصل هذا المبلغ إلى 260.000 درهم فيما يخص الشاحنات المقطورة. كما أن ناقلي الحاويات بإمكانهم تجديد المقطورة</p>	<p>بطء تنفيذ برامج تجديد حظيرة عربات النقل الطرقي للبضائع</p>	<p>التجهيز والنقل</p>	<p>الجلسة العاشرة / 16 يونيو 2009</p>	<p>37</p>



<p>وحدها باستبدالها بمقطورة تتوفر على أجهزة تثبيت الحاوية على ظهرها بحيث يمكن أن تصل المنحة إلى 130.000 درهم في حين أن ثمن المقطورة الجديدة لا يتعدى 180.000 درهم.</p> <p>ويشترط للاستفادة من هذا البرنامج تكسير العربية القديمة واقتناء عربية جديدة تتعدى حمولتها 15 طن وتتوفر على أجهزة السلامة اللازمة من عجلات بدون غرف هوائية ومحدد السرعة ونظام الفرملة ABS .</p> <p>وفيما يتعلق بالناقلين الذين يمارسون النقل بصفة شخص ذاتي التزمت الوزارة بالعمل في إطار إعداد قانون المالية لسنة 2010 على تغيير المقترضات القانونية المناسبة حتى يتم تمكينهم من الاستفادة من برنامج تجديد الحظيرة.</p>				
<p>أكد السيد الوزير في معرض جوابه على هذا السؤال أن الحكومة تلتزم في إطار الاستجابة لمطالب النقابات المركزية خلال جولات الحوار الاجتماعي بتمكين مختلف أصناف سلك الأعران العموميين العاملين بالإدارات العمومية والجماعات المحلية المتوفرين إلى غاية 31 دجنبر 2002 على الشروط النظامية من الاستفادة من الترقية الاستثنائية.</p> <p>وستتم هذه الترقية بعد التقييد في جدول الترقى بغض النظر عن شرط التخصصات المهنية المنصوص عليه في الفصل 15 من المرسوم الملكي الصادر في 13 أكتوبر 1967، مع مراعاة القيمة المهنية للموظف ومردوديته. وأضاف أن تطبيق إجراءات الترقية الاستثنائية المشار إليها سيتم بأثر رجعي ابتداء من فاتح يناير 2003، مع احتفاظ المعنيين بالأمر بالأقدمية في الدرجة تحتسب من تاريخ استيفائهم شروط الترقى. وستمكن هذه العملية من ترقية حوالي 4000 عون عمومي بإدارات الدولة بتكلفة مالية تقدر بحوالي 50 مليون درهم، إضافة إلى موظفي الجماعات المحلية والمؤسسات العمومية التي تسري عليها نفس مقتضيات الوظيفة العمومية.</p>	<p>الترقية الاستثنائية للأعران العموميين</p>	<p>تحديث القطاعات العامة</p>	<p>الجلسة الحادية عشر / 23 يونيو 2009</p>	<p>38</p>
<p>أكد السيد الوزير أنه لتجاوز هذه المعوقات أعدت الوزارة مخطط المغرب الأخضر الذي يرمي إلى جعل الفلاحة أحد الرافعات الأساسية لتنمية الاقتصاد الوطني على مدى 15 سنة القادمة.</p>	<p>معوقات الفلاحة</p>	<p>الفلاحة والصيد البحري</p>	<p>الجلسة الحادية عشر / 23 يونيو 2009</p>	<p>39</p>



<p>وأضاف أن هذا المخطط، الذي تمت ترجمته إلى مخططات جهوية تم التوقيع عليها في حضرة جلالة الملك محمد السادس بتاريخ 14 أبريل 2009، لا يستثني أية فئة من الفلاحين ولا أية سلسلة من سلاسل الإنتاج كانت نباتية أو حيوانية، غير أن تفعيله يستدعي القيام بعدة إصلاحات أهمها:</p> <p>✓ بخصوص العقار، سيتم من جهة، التسريع في التدبير المعقلن لأراضي الدولة وبعض أراضي الجموع، ومن جهة أخرى، وضع الشروط المناسبة لتأطير عملية التجميع لتجاوز إشكالية تفتيت الأراضي.</p> <p>✓ فيما يتعلق بالماء، سيعمل على نهج سياسة جديدة تركز على سعر تحفيزي والتدبير المفوض، وتعميم السقي الموضعي. وسيهم الإجراء الأخير تجهيز 550.000 هكتار خلال 15 سنة المقبلة، منها 23.000 هكتار خلال هذا الموسم.</p> <p>✓ بخصوص التمويل، وإضافة إلى الاتفاقية المبرمة مع القرض الفلاحي لتعبئة حوالي 20 مليار درهم في أفق 2013، تم التوقيع خلال المناظرة الثانية للفلاحة بمكناس على اتفاقيتين مع كل من التجاري وفابنك ومجموعة البنك الشعبي لتوفير تمويلات تصل على التوالي إلى 25 و20 مليار درهم في الفترة الممتدة ما بين 2009 و2013.</p> <p>وتندرج هذه الاتفاقيات في إطار مواكبة تنمية مختلف سلاسل الإنتاج التي عرفت بدورها إبرام 9 عقود- برامج (3 منها تم إبرامها بمناسبة المناظرة الأولى للفلاحة سنة 2008، و6 بمناسبة المناظرة الثانية سنة 2009)، هذا دون إغفال الاتفاقيات التي تم إبرامها مع كل من صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (FIDA)، والصندوق الدولي للبيئة (GEF) والتي ستركز تدخلاتها لفائدة الفلاحة التضامنية في إطار الدعامة الثانية للمخطط.</p>			
--	--	--	--



<p>أكد السيد الوزير أنه في إطار مواكبة مخطط المغرب الأخضر الذي يرمي إلى النهوض بالقطاع الفلاحي، عملت الوزارة على وضع استراتيجية متكاملة لتطوير المنظومة التكوينية وذلك بهدف تزويد المقاولات والضيعات الفلاحية باليد العاملة الكفأة، وترتكز هذه الاستراتيجية على كل من التكوين بالتدرج المهني، وتحسين جودة التكوين بمؤسسات التعليم الفلاحي:</p> <p>✓ بخصوص التكوين بالتدرج المهني، أشار السيد الوزير أن الدراسة الميدانية التي تم إنجازها بتعاون مع مهنيي القطاع لتحديد الحاجيات من اليد العاملة المؤهلة على صعيد كل جهة وتحديد المهن والحرف، خلصت إلى اعتماد برنامج في أفق 2012 يتمحور حول : - تكوين 60.000 شاب وشابة من أبناء الفلاحين؛ -تقريب المؤسسات التكوينية من المستفيدين، وخاصة من خلال :</p> <p>*بناء 6 مؤسسات جديدة بكل من الحسيمة وورزازات وجهات تادلة ودكالة والشرق والغرب،</p> <p>* توسيع الطاقة الاستيعابية للمؤسسات الموجودة بأقاليم أزيلال، والجديدة، وتازة، وقلعة السراغنة، وآسفي والعرائش.</p> <p>- تحسين جودة التكوين حسب متطلبات الضيعات الفلاحية،</p> <p>- تنمية التواصل حول برامج التكوين بالتدرج مع جميع الفاعلين في القطاع.</p> <p>✓ على مستوى تحسين جودة التكوين المهني ، أشار السيد الوزير أن الوزارة تعمل على تطوير وتقوية الموارد البشرية والمعدات البيداغوجية من أجل الرفع من مستوى التكوين على صعيد مؤسسات التكوين الفلاحي، وذلك عبر :</p> <p>- الرفع من عدد المستفيدين ليصل سنويا إلى ما يناهز 4.500 تقني وعامل مؤهل مقابل ما يقارب 4.000 حاليا؛</p>	التكوين المهني الفلاحي	الفلاحة والصيد البحري	الجلسة الحادية عشر / 23 يونيو 2009	40
---	------------------------	-----------------------	------------------------------------	----

<p>- إعادة تنظيم برامج التكوين حسب المقاربة بالكفاءات بالتعاون مع مهنيي القطاع؛</p> <p>- إدخال برامج خاصة وتنظيم دورات تكوينية لتشجيع إنشاء المقاولات الصغرى والمتوسطة؛</p> <p>- فتح شبابيك "برنامج مقاولاتي" في مجموعة من مؤسسات التكوين المهني الفلاحي؛</p> <p>- دعم التواصل مع المهنيين وإنجاز برامج تكوينية لفائدتهم وتحسيسهم بأهمية التكوين الميداني داخل المقاولات والضيعات الفلاحية.</p>				
<p>أكد السيد الوزير أن وزارة الفلاحة ووعيا منها بأهمية عامل المكننة في تكثيف الإنتاج والرفع من المردودية، وخاصة في تقليص التكاليف وريح الوقت في إنجاز مختلف الأشغال الفلاحية (وهو عامل مهم في ظل الظروف المناخية ببلادنا)، تسعى في إطار مخطط المغرب الأخضر إلى الرفع من نسبة المكننة من 0,3 إلى 0,5 حضان/للهاكتار (أي النسبة الموصى بها من قبل المنظمة العالمية للتغذية)، وهو ما يعادل 7 جرارات لكل 1.000 هكتار من المساحة الصالحة للزراعة، ولهذه الغاية تلتزم الوزارة بالعمل على تعزيز وتوجيه المساعدات المالية الممنوحة لهذا المجال في إطار صندوق التنمية الفلاحية.</p>	دعم المكننة الفلاحية	الفلاحة والصيد البحري	الجلسة الحادية عشر / 23 يونيو 2009	41
<p>أكد السيد الوزير بهذا الخصوص أن التشخيص الذي قامت به الوزارة أفضى إلى وجود خصائص في الموارد البشرية والإمكانات المادية، وأنه تم الشروع في تنفيذ برنامج الإصلاح في شقه المتعلق بإصلاح المحكمة، عبر تدعيم كافة المحاكم بالموارد البشرية اللازمة، فبرسم السنة المالية الحالية تم اتخاذ كل التدابير من أجل توظيف 393 قاضيا و 1000 موظف جديد، وسيتعزز هذا التوظيف بتوظيفات مماثلة برسم السنوات المالية الأربع المقبلة.</p> <p>من جهة أخرى تعمل الوزارة على تنفيذ مخطط لإنجاز مشاريع لبناء 38 محكمة جديدة وتوسيع وتهيئة 25 بناية في مختلف ربوع المملكة. وفي هذا الإطار دخلت وزارة العدل في شراكة مع صندوق الإيداع والتدبير قصد إنجاز مشاريع بناء</p>	<p>✓ أوضاع المحاكم بالمغرب</p> <p>✓ تمكين محاكم الأسرة من الموارد البشرية الكافية</p>	العدل	الجلسة الثانية عشر / 30 يونيو 2009	42



المحاكم، مما سيمكن من تسريع وثيرة توفير البنائيات اللاتقة، وهو ما سيكون له انعكاس إيجابي على ظروف العمل داخل المحاكم.				
أكد السيد الوزير على أن تنفيذ الأحكام القضائية يشكل مظهرا من مظاهر دولة الحق والقانون، وأنه رغم ارتفاع نسبة تنفيذ الأحكام مقارنة مع السنوات الفارطة لم يتم التغلب على كل الصعوبات المطروحة خصوصا عدم توفير اعتمادات في بنود خاصة في الميزانية لتنفيذ الأحكام الإدارية لاسيما بالنسبة للجماعات المحلية. و في هذا الإطار وبمقتضى المنشور الصادر في 4 فبراير 2008 حث السيد الوزير الأول كافة المسؤولين للعمل على تنفيذ كل الأحكام القضائية وذلك بالأمر بأداء المبالغ المستحقة، وفي 12 مارس 2009 انعقد على مستوى الوزارة الأولى اجتماع ضم كافة القطاعات المعنية تمخضت عنه جملة من التدابير أهمها تكثيف الاجتماعات التنسيقية التي تعقدها وزارة العدل مع إشراك مديرية الميزانية بوزارة المالية، كما عملت وزارة العدل على وضع منظومة قانونية متكاملة لمعالجة إشكالية عدم تنفيذ الأحكام في إطار صياغة مشروع قانون المسطرة المدنية الجديد.	تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة في مواجهة الإدارة	العدل	الجلسة الثانية عشر / 30 يونيو 2009	43
أكد السيد الوزير التزام الحكومة بتنفيذ البرنامج الذي أعدته لتخليق الحياة العامة ومكافحة كل مظاهر الفساد بكل تجرد وموضوعية وصرامة، وفي هذا الإطار تتلقى النيابة العامة الشكايات وتجري بشأنها الأبحاث الضرورية وتحيل المتهمين على الجهات القضائية المختصة قصد محاكمتهم طبقا للقانون، وأضاف أن القضاء وحده المسؤول عن تحديد مصيرها وتاريخ البث فيها، وأن جميع الملفات إما معروضة على أنظار قاضي التحقيق أو رائجة أمام المحكمة، بحيث لا يمكن الحديث عن ملفات مسكوت عنها أو ملفات تم طيها.	مآل ملفات الفساد	العدل	الجلسة الثانية عشر / 30 يونيو 2009	44
أكد السيد الوزير على الأهمية البالغة للتشوير الطرقي الذي يشكل عنصرا هاما ضمن عدة برامج طرقية والتي ينضاف إليها البرنامج الاستعجالي المندمج للسلامة الطرقية الذي يتضمن في محوره الخاص بالبنائيات التحتية بالنسبة للفترة الممتدة من 2008/2010 إنجاز: 1. 15.000 علامة من التشوير العمودي سنويا، 2. 3.000 كلم من التشوير الأفقي سنويا،	ضعف آليات التشوير في الطرقات الوطنية	التجهيز والنقل	الجلسة الثانية عشر / 30 يونيو 2009	45



<p>3. 3.000 وحدة من أجهزة الانعكاس الضوئي للتشوير الأفقي سنويا، 4. 15.000 متر طولي من أجهزة السلامة الطرقية سنويا.</p>				
<p>أكد السيد كاتب الدولة أنه لمواجهة هذه الإشكالية تتجه المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر إستراتيجية تنموية مدمجة ومتكاملة تأخذ بعين الاعتبار في آن واحد الجوانب الحمايية والتنموية وترتكز على أسلوب الشراكة والحوار من أجل المحافظة على الثروات الغابوية وتنميتها وفي هذا الإطار تم إعداد برنامج عشري عملي للفترة الممتدة من (2005-2014) وفق منهجية ترابية ومدمجة. وبخصوص إنهاء عملية تحديد الملك الغابوي لفض النزاعات، أكد السيد كاتب الدولة أن تصفية الوضعية العقارية للملك الغابوي للدولة تعتبر من أهم انشغالات الحكومة حيث تسعى لفض النزاعات العقارية مع السكان المجاورين عبر التراضي، وتقادي المواجهة مع اعتبار حقوق الانتفاع وضبط حدود واضحة مع الملاكين الخواص، مع الحرص على إنجاز أهداف البرنامج العشري 2005-2014 والذي يتوخى تحديد وتحفيظ جل الملك الغابوي في أفق 2014.</p>	<p>حماية الموارد الغابوية من الاستنزاف</p>	<p>كتابة الدولة لدى وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة المكلفة بالماء والبيئة</p>	<p>الجلسة الثانية عشر / 30 يونيو 2009</p>	<p>46</p>
<p>أكدت السيدة الوزيرة بهذا الخصوص أنه في إطار التعاون مع باقي المتدخلين في موضوع السلامة الغذائية تم اتخاذ إجراءات هامين : الأول: يتمثل في التوقيع بين وزارة الصحة ووزارة الداخلية ووزارة الفلاحة على اتفاقية إطار تهدف إلى تعزيز المراقبة الصحية للمطاعم ومحلات المأكولات الجاهزة، مع تقوية التنسيق من أجل تبني إستراتيجية موحدة للمراقبة والتنسيق. الثاني: يتجلى في إحداث "الخلية الوطنية لليقظة الصحية" التي تضم مصالح وزارة الداخلية والفلاحة والصحة، والتي تركز مهمتها سواء على الصعيد المركزي أو المحلي بالأساس على متابعة كل حالات التسمم الغذائي واتخاذ الإجراءات والتدابير الضرورية والاستعجالية بالتنسيق مع المجهودات والموارد سواء منها البشرية أو التقنية. وأضافت السيدة الوزيرة أنه في إطار برنامج "شواطئ نظيفة" الذي تترأسه الأميرة للاحساء داخل مؤسسة محمد السادس لحماية البيئة، تم إرسال دورية في بداية هذا الشهر إلى مندوبيات وزارة الصحة بالمدن الشاطئية المبرمجة في عملية شواطئ</p>	<p>لجان المراقبة</p>	<p>الصحة</p>	<p>الجلسة الثالثة عشر / 07 يوليوز 2009</p>	<p>47</p>



<p>نظيفة لهذه السنة من أجل المشاركة الفعلية والفعالة في هذا البرنامج من خلال وضع مخطط عمل يشمل بالخصوص:</p> <ul style="list-style-type: none"> - المراقبة المستمرة لمحلات الإطعام الجماعي ونقط بيع المواد الغذائية بالشواطئ وذلك بالتنسيق مع المكاتب البلدية لحفظ الصحة. - مراقبة نقط الماء المخصص للشرب في الشواطئ. - المساهمة في الحصص التوعوية والتحسيسية حول السلامة الغذائية ونظافة الشواطئ سواء بالنسبة لمناولي الأغذية أو بالنسبة للمصطافين. 			
<p>أكد السيد الوزير على أن الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي حدد III إجراء تعتبر خلاصة عمل مشترك وتشاوري بين القطاعين العام والخاص والقطاع البنكي، تهم هذه الإجراءات تنمية المحطات الصناعية المندمجة، وتطوير المهن العالمية الجديدة للمغرب، وتنمية قطاع النسيج والجلد، والنهوض بقطاع الصناعات الغذائية، وتحسين مناخ الأعمال، وتحسين تنافسية المقاولات الصغرى والمتوسطة، والعمل على ملائمة عرض التكوين مع متطلبات سوق التشغيل.</p> <p>و أضاف أنه لإنجاح تفعيل التدابير المتخذة في إطار هذا البرنامج التعاقدية، ومن أجل تجاوز العراقيل التي عاشتها مختلف الاستراتيجيات السابقة، سهرت الوزارة على تبني الوسائل الكفيلة بالتفعيل. إذ وضعت عبر طاقم لتسيير البرنامج تنظيمًا مؤسسيًا محكمًا بإمكانه تنسيق أدوار مختلف المتدخلين، وتتبع إنجاز البرامج الإقلاعية المسطرة في آجالها المحددة. وفي هذا السياق، فقد تم تحديد هيئات للتسيير تضم كل من لجنة التسيير ولجان المتابعة.</p> <p>- فيما يخص لجنة التسيير والتي يرأسها السيد الوزير الأول وتشمل كل الوزراء المعنيين بهذا المخطط فتجتمع على الأقل مرة كل سنة أو كلما استدعى ذلك أمر طارئ أو حدث متميز، بحيث ستتولى هذه اللجنة مهمة تحديد الأولويات، وإعطاء انطلاقة المشاريع، والتحكيم في النقط العالقة، وكذا وضع برامج تواصلية حول التقدم الحاصل في إنجاز هذا البرنامج التعاقدية. ولقد اجتمعت هذه اللجنة لكي تعلن انطلاق تفعيل البرنامج الوطني للإقلاع الصناعي.</p>	<p>البرنامج التعاقدية للميثاق الوطني للإقلاع الاقتصادي</p>	<p>الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة</p>	<p>الجلسة الثالثة عشر 07 / يوليو 2009</p> <p>48</p>



- أما لجان المتابعة المتعلقة بكل قطاع فتجتمع على الأقل مرة كل 3 أشهر، وكلما دعت الضرورة إلى ذلك، حيث تشرف على إعداد برامج العمل القطاعية وتحضير وتنشيط اجتماعات اللجنة. وستجتمع هذه اللجان خلال الشهر الجاري.